

عمليات المونل الثالث الخاصة بإعداد التقارير الوطنية: تحديد وضع الحق في المدينة ودور المجتمع المدني

المحتوى

البلدان قيد التحقيق: إندونيسيا، جامايكا، المكسيك، جنوب إفريقيا

أهداف البحث

لقد انبثق هذا البحث من مجموعة العمل الخاصة بالتحالف الدولي للمونل والتي شكّلت من أجل بلورة فهم عملية المونل الثالث وكيفية إشراك المجتمع المدني في هذا. وبصفة خاصة أخذت عملية التحليل في اعتبارها القضايا المتقاطعة من التنوع الاجتماعي، الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، فضلا عن الأدوات القانونية والسياسية والتخطيطية الضرورية لتنفيذ مبادئ الحق في المدينة. وقد تم تنفيذ ذلك البحث من قبل وحدة التخطيط التنموية (Development Planning Unit) وبالتعاون مع التحالف الدولي للمونل.

العملية الخاصة بالمونل الثالث

البلدان قيد التحقيق: البرازيل، تشيلي، مصر، إندونيسيا، جامايكا، المكسيك، بيرو، جنوب إفريقيا.

1. المشاركة في عملية إعداد التقارير الوطنية:

كيفية إشراك مجموعات المجتمع المدني في إنتاج التقارير، سواء إذا كان هناك مساحة تشاركية من شأنها احترام تنوع الآراء والفئات المهمشة، أو ما إذا كان هناك إمكانية لأن يكون للمجتمع المدني أثر مجدي على التقرير الوطني وفي القرارات المتعلقة بالمونل الثالث.

النتائج: تراوحت الاجتماعات التشاورية ما بين مغلقة تماما، أو تحت قيادة الحكومة، إلى منتديات مفتوحة مصحوبة بمنصة على شبكة الإنترنت، أو من خلال عمليات إعداد تقارير موازية يقودها المجتمع المدني. إلا أن العمليات التي قادتها الحكومة كانت ذات صيغة استشارية، قللت من فرص نطاق واسع من أصحاب المصلحة في التأثير على عملية صنع القرار.

3. الشفافية والمحاسبة من أجل المنفعة المتبادلة:

فيما إذا تم عمل محضر للاجتماعات والفعاليات، أو ما إذا تم عمل الوثائق ذات الصلة بطريقة يسهل الوصول إليها، أو ما إذا كانت العملية مسؤولة أمام الأطراف المعنية و تم خلالها اتباع التعهدات.

النتائج: لم تكن معظم العمليات التي كانت تديرها الحكومة تتسم بالشفافية، وكان على مجموعات المجتمع المدني أن تمارس نوعا من الضغط على الحكومات من أجل الوصول إلى المعلومات. بعض التقارير والمعلومات كان من السهل الوصول إليها من خلال شبكة الإنترنت. وقد كانت البرازيل المثال الأكثر شفافية من خلال إثنيين من المنتديات الأساسية ومنصة إلكترونية لتوثيق العملية.

2. التمثيل المتوازن للمجتمع المدني:

سواء إذا كان هناك تنوع في تمثيل أعضاء المجتمع المدني الممثلة في إعداد التقارير الوطنية من حيث الهوية الاجتماعية، والجغرافية، وأنماط المجموعات.

النتائج: لقد كان التمثيل المتنوع لمنظمات المجتمع المدني تحدياً كبيراً حتى في هياكل المنتديات الأكثر انفتاحاً حيث لم تكن الحركات الاجتماعية حاضرة في الكثير من الأحيان، فضلا عن أن معظم العمليات تركزت تجاه المناطق الحضرية، والمدن الرئيسية التي شهدت إجراء الفعاليات.

4. التعليم المستمر، والتحسين بشأن عملية المشاركة الحالية:

إذا ما كانت الظروف متوفرة لتسهيل المشاركة المجدية لمجموعات منظمات المجتمع المدني، وإذا ما كان هناك رغبة للتعليم والتحسين المستمر بشأن ممارسات المشاركة الحالية.

النتائج: لقد اعتمدت العديد من الحكومات بشكل فعال مصطلح المشاركة ولكن، بغض النظر عن تجربة البرازيل، فقد تم استخدام ذلك بشكل أكثر كوسيلة لإضفاء الشرعية على عملية إعداد التقرير القائمة. ولا يزال هناك مبادرات يقودها المجتمع المدني من شأنها أن توسع العمليات التشاركية، والتي تعزز الإعلام عن أجندة المونل الثالث، وإثارة النقاشات الدولية والوطنية حول الحق في المدينة.

التوصيات

1. وضع إطار عمل للمراقبة والمحاسبة أكثر وضوحاً فيما يخص المونل الثاني والثالث:

إنشاء مبادئ توجيهية ومعايير للإنتاج التشاركي لأجندة المونل ومراقبة الاستراتيجيات، والتي يمكن من خلالها عقد الجهات الفاعلة ذات الصلة للمساءلة عن التعهدات السابقة والمستقبلية.

2. الالتزام بوضع رؤية متجانسة نحو العدالة الاجتماعية والاستدامة الحضرية:

فإذا كان المونل الثالث سوف يكون الأساس للتعهدات التحويلية، فإنه من الضروري بناء معايير بشكل تعاوني للاشتراك بوضوح في رؤية العدالة الاجتماعية والاستدامة الحضرية. مبادرات المجتمع المدني التي تسلط الضوء على الحق في المدينة توفر فرصة يمكن البناء عليها.

3. وضع إطار شامل لتنفيذ رؤية العدالة الاجتماعية والاستدامة الحضرية:

من خلال إطار طويل الأمد للمونل الثالث لضمان أن تكون البنات المؤسسية موجودة على الساحة الدولية بشكل يمكنها من الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان في المونل.

1. الوظيفة الاجتماعية للأرض والملكية

أ) إدارة الأراضي والمضاربة العقارية لضمان توزيع الفوائد على أساس مبدأ الإنصاف: وتفضيل أولوية السلع العامة على المصالح الخاصة؛

ب) الإقرار باستخدام قيمة الأرض والملكية من أجل تحقيق نتائج منصفة وعادلة.

النتائج: ليم يتم التعامل مع تلك القضية بطريقة موضوعية في التقارير. فأحياناً يتم الإقرار بالمضاربة العقارية أو ارتفاع قيمة الأراضي كعقوبات أمام الحق في الوصول إلى المسكن، إلا أن غالبية الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة ذلك تنطوي على مزيد من استيعاب لآليات السوق، الأمر الذي سيؤدي إلى تفضيل أولوية التبادل بدلاً من استخدام قيمة الأراضي والملكية.

3. الممارسة الكاملة للمواطنة والإدارة الديمقراطية للمدينة

أ) الحق في المشاركة الشاملة التي تأخذ في اعتبارها القدرات المختلفة وعلاقات القوة غير المتكافئة، وخلق مساحة من إبداء الرأي للمجموعات المهمشة.

ب) الحق في المشاركة المجدية حيث تكون الكيانات الرئيسية المشاركة قادرة على التأثير في السياسات والتخطيط فضلا عن أساليب الإنتاج.

النتائج: في حين يبدو أن التقارير توافق على ضرورة وجود مشاركة أكثر في عملية صنع القرار، إلا أن المصطلح نفسه لم يحدد أبداً. وكتيجة لذلك، تنتهي التقارير إلى إصدار بيانات يكتنفها الغموض، حيث يتم تطبيق المشاركة في الغالب كلامياً و بشكل ظاهري بدلاً من إيجاد تفكير جاد بشأن كيفية مشاركة المجموعات المتنوعة بطريقة مجدية في «الإدارة الديمقراطية للمدينة».

5. الحق في بيئة صحية ومنصفة و في التنمية المستدامة

أ) تقليل المخاطر (بما في ذلك الخطر و الأمان، البيئي والجسدي)؛

ب) الحماية العمومية، بما في ذلك المناطق الطبيعية والتاريخية والتراثية الثمينة؛

ج) الإدارة المنصفة للموارد العمومية والبيئية.

النتائج: تعبر التقارير عن الحاجة إلى حماية البيئة وتعكس مفهوم خطر تغير المناخ، فضلا عن الكوارث الطبيعية. رغم أن هناك بعض الدعوات المعزولة لزيادة مشاركة المجتمع، إلا أنه لم يتم ذكرها كثيراً فيما يتعلق بإدارة الموارد والمخاطر البيئية، ولم تتضمن هدف صريح للتحويل نحو نمط مستدام للبيئة الحضرية.

2. الحق بالإنتاج الاجتماعي للمونل:

أ) الاعتراف بمبادرات المسكن المجتمعية أو التي يقودها الناس وتقديم الدعم لها.

ب) الحق في السكن الملائم والأمن، بما في ذلك الاعتراف بأنواع الحيازة المختلفة.

النتائج: لم يتم معالجتها في التقارير بشكل جوهري، رغم أن هناك إشارات متفرقة لعمليات خاصة بالمسكن قائمة على مبادرات اجتماعية، مثل مبادرة «الإنتاج الذاتي» في المكسيك. غالباً ما تشدد التقارير على الحاجة إلى مشاريع تمويل للمسكن من إنتاج المسكن وتسهيل الحصول عليه، والتركيز على الملكية الرسمية والفردية، مع ورود ذكر التآجير ب بأسعار ميسورة في التقرير بشكل عرضي.

4. الحق في الاقتصاد العادل

أ) الاعتراف بأنواع العمل والاقتصادات المختلفة وتقدير قيمتها (منها على سبيل المثال، غير الرسمي، الرعاية، والاقتصاد التضامني).

ب) إعادة توزيع الناتج الاقتصادي (مثل الضرائب التي تتجه نحو الفئات فضلاً عن، المدخلات (مثل أساليب الإنتاج)، بطريقة تستوعب العمالة وتوفر العمل اللائق.

النتائج: عملت التقارير على ترجمة الاقتصاد بشكل عام بالمعايير القائمة على السوق، مع عرض المدينة باعتبارها المحرك للنمو الاقتصادي، و ذكر شمولية ودعم الأنشطة غير الرسمية والأعمال الصغيرة بشكل عرضي. فليس هناك فهم بشكل كافي عن المشاركة مع قطاع الاقتصاد التضامني والأنماط الجماعية للإنتاج التي تدعم العائلات المنصفة.

6. العدالة في الحيز المكاني

أ) التوزيع العادل للسلع البيئية، منها على سبيل المثال الخدمات ذات الجودة العالية، والفضاء العام، والوقاية من المخاطر والتهديدات البيئية.

ب) الحق في المواصلات العامة الشاملة والنقل الحضري.

ج) مواجهة التمييز الاجتماعي والمكاني.

النتائج: في حين وجود اعتراف بالحاجة إلى المساواة في الحصول على الخدمات بشكل عام، وبعض الاعتراف باستمرار التمييز المكاني والاجتماعي، إلا أنه لا يوجد العديد من الاقتراحات الملموسة التي توضح كيفية معالجة تلك القضايا

النتائج - المضمون

أظهرت التقارير في الكثير من الأحيان الفهم والاعتراف بمبادئ الحق في المدينة بشكل محدد، إلا أنه لم يتم وضع المنهجيات الملموسة لمعالجة المشاكل المرتبطة بها أو حتى إيجاد مبادئ واضحة يمكن اقتراحها «للأجندة الحضرية الجديدة»، بشكل واضح. وهناك أيضاً بعض النقاط التي جاءت متناقضة في التقارير، خاصة بين الاحتياجات المعلنة عنها من أجل مدن أكثر إنصافاً من جهة، وبين اتباع المعايير القائمة على السوق في التنمية الحضرية من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق لم تقدم التقارير رؤية متجانسة لتنمية مستدامة أكثر عدلاً وغير قائمة بشكل جوهري على التعهدات الخاصة بالمونل الثاني.

عند إطلاق مبادرة «المشاركة» من قبل الحكومات، كانت هذه المشاركة تتم غالباً في إطار اجتماعات، وورش عمل، ومنتديات تشاورية. وقد تم تركيز معظم تلك العمليات في المناطق الحضرية أو العواصم التي تشهد عقد الاجتماعات؛ فلم تكن مجموعات المناطق الريفية ممثلة بشكل تام، ومن غير المحتمل أن الجماعات المهمشة بشكل تام لديها القدرة على الوصول لتلك التشاورات، بالإضافة إلى أن التقارير غالباً ما كانت تبدو في إطار بيروقراطي تقليدي إلى حد كبير، وتنطوي على دوافع سياسية تفرض توجيه ذلك الجهد المبذول نحو أجندة المونل أو أجندات دولية أخرى. ومع ذلك، وفي ضوء تلك الأوضاع يقود المجتمع المدني مبادرات لبعض الممارسات الابتكارية والتي تتضمن مجموعة أوسع من الأطراف الفاعلة وتوسيع مساحة المشاركة.

عمليات الموثل الثالث الخاصة بإعداد التقارير الوطنية: تحديد وضع الحق في المدينة ودور المجتمع المدني

ملخص التقرير
مارس ٢٠١٥

وحدة التخطيط التنموية، جامعة كلية لندن (UCL)، عبارة عن مركز دولي متخصص في التعليم الأكاديمي والبحوث، إضافة إلى التدريب والاستشارات في مجال التنمية الحضرية والإقليمية، وبتنظيم وإدارة السياسات، والتخطيط، والإدارة، والتصميم. تعنى الوحدة بفهم الجوانب المتعددة والعمليات غير المتكافئة للتحضر المعاصر، وتقوية الطرق المبتكرة التي تحقق العدالة الاجتماعية في إعداد السياسات والتخطيط والإدارة والتصميم، وخصوصا في أفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط إضافة إلى الدول التي تخوض مرحلة انتقالية.

لمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الإلكتروني: <http://www.bartlett.ucl.ac.uk/dpu>

تحالف الموثل الدول (HIC): هذا التحالف يمثل الشبكة الدولية للحقوق الخاصة بالموثل وذلك عن طريق التضامن والتواصل ودعم المبادرات والمنظمات الاجتماعية. يكافح تحالف الموثل الدولي لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، إضافة إلى الاستدامة البيئية، كما يعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان وتحقيقها والترويج لها فيما يخص المسكن والأرض في كلا المناطق الزراعية والحضرية.

لمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الإلكتروني: <http://www.hic-net.org>

تم التنسيق لهذا المشروع من قبل أليساندري أسان فريدجيانو و رافاييلا سيماس ليما من وحدة التخطيط التنموية، بالتعاون مع مجموعة عمل الموثل الثالث لتحالف الموثل الدولي، وبدعم من فريق عمل وحدة التخطيط التنموية للإطلاع على مخرجات المشروع والمبادرات الأخرى لمجموعة عمل الموثل الثالث لتحالف الموثل الدولي.

زوروا الموقع الإلكتروني: <http://habitat3hic.wordpress.com>

لمزيد من المعلومات حول مشاركة وحدة التخطيط التنموية في الموثل الثالث زوروا

الموقع الإلكتروني: <http://www.bartlett.ucl.ac.uk/dpu/habitat-III>

شكر خاص لأعضاء تحالف الموثل الدولي لمراجعة وترجمة هذا الملف للغة العربية، الإسبانية، والفرنسية.